

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 665 (الكفالة) وهذان الاستحقاقان قد مرَّ أيضًا هُما في شرح الموادَّة (616) . مثلاً لو طهر شخصٌ وادَّعى أنَّ العَرصة السَّتي بآءِها أَّحدٌ من آخرٍ على أنَّها ملكه هـي من مُستغسلات الوَقْفِ الَّذي هُوَ مُتَوَلِّ عَليِّه وأُثبتت ادَّعاءه فحكم له بِذلك يُوْأخذُ الكفيلُ في الحال بِثَمَنِ المبيعِ ؛ لِأَنَّ هَذَا المبيعَ لَيْسَ قَابِلاً لِلإِجَارَةِ . وَعَليِّه لَو وُضعتْ هَذِهِ المادَّةُ عَلى الصُّورَةِ الَّتِي لَشَمِلَتْ جَمِيعَ الصُّوَرِ السَّتي مَرَّ بِيانُها فِي الشَّرحِ وَلَا يُوْأخذُ الكفيلُ بِالدَّرَكِ إِذا طهرَ مُستحقِّقٌ لِلْمَبِيعِ مَا لَمْ يَنْفَسِخِ المبيعُ ؛ لِأَنَّ الانْفِساخَ يَكُونُ أَحْيَاناً بِرَدِّ الثَّمَنِ وَأَحْيَاناً بِالْحُكْمِ بِالْوَقْفِيَّةِ أَوْ بِفَسْخِ المُمسِّتَحِقِّ المبيعَ بَعْدَ الدَّعْوَى الْأُولَى وَالْحُكْمِ الْأَوَّلِ فَقَطْ . لَكِنْ لَا يُطالَبُ الكفيلُ بِالدَّرَكِ بِالْمَكْفُولِ بِهِ إِذا فُسخَ المبيعُ بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ ، أَوْ خِيَارِ العَيْبِ وَقَوْلُ المَجْلَّةِ (إِذا طهرَ مُستحقِّقٌ) احْتِرازٌ عَنِّها (رَدُّ المُحتارِ فِي الكفالة) ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ فِي كَفَالَةِ الكفيلِ مُقَيَّدٌ بِضَبْطِ المبيعِ بِالاستحقاقِ . وَلَيْكُنْ مَعْلُوماً أَنَّ الكفيلَ بِالدَّرَكِ يَضُمَّنُ المَكْفُولَ بِهِ فَقَطْ وَلَا يَضُمَّنُ مَعَ المَكْفُولِ بِهِ الضَّرَرُ المُمبِينُ فِي المادَّةِ (658) (رَدُّ المُحتارِ) ؛ لِأَنَّه لَيْسَ لِلْكَفِيلِ كَفَالَةٌ بِذلك . اسْتَطْرَادُ - فِي كَوْنِ الكفالة بِالدَّرَكِ مَانِعَةً لِدَّعْوَى التَّمْلُكِ وَالشُّفْعَةِ وَالإِجَارَةِ . إِنَّ الشَّخْصَ الكفيلَ بِالدَّرَكِ بِكفالتِهِ يَكُونُ قَدْ صَدَّقَ عَلى مَلَكِيَّةِ البائِعِ لِلْمَبِيعِ ؛ لِأَنَّها إِن كَانَتْ مَشْرُوطَةً فِي المبيعِ فَتَمَامُها بِقبُولِ الكفيلِ فَكأَنَّه هُوَ المَوْجِبُ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَشْرُوطَةً فَالْمُرَادُ بِها أَحكامُ المبيعِ وَتَرْغِيبُ المُمسِّتَحِرِّ فِيَنْزِلُ مِنْزِلَةَ الإِقْرَارِ بِالْمِلْكِ فَكأَنَّه قَالَ : اشْتَرَيْتُهَا فَإِنَّها مِلْكُ البائِعِ ، فَإِنْ أُسْتُحِقَّتْ فَأَنَا ضَامِنٌ ثَمَنَها (رَدُّ المُحتارِ) وَعَليِّه فَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَدَّعي

أَنزَّهَهُ لَهُ (اُنْظُرْ اَلْمَادَّةَ 1648) . كَذَلِكَ لَوْ كَانَ اَلْكَفِيلُ
اَلْمَذْكُورُ شَفِيعًا فَلَا يَسَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَطْلُبَ اَلْمَبِيعَ
اَلْمَذْكُورَ بِالشَّفْعَةِ وَكَذَلِكَ اَلْحُكْمُ فِي اَلْإِجَارَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يَطْلُبَهُ بِالشَّفْعَةِ ; لِأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِشِرَاءِ اَلْمُشْتَرِي (رَدُّ
اَلْمُحْتَارِ) . - * * * * (اَلْمَادَّةُ 639) لَا يُطَالِبُ اَلْكَفِيلُ فِي
اَلْكَفَالَةِ اَلْمُؤَوَّقَتَةِ إِلَّا فِي مُدَّةِ اَلْكَفَالَةِ مَثَلًا لَوْ قَالَ : أَنَا
كَفِيلُ مَنْ هَذَا اَلْيَوْمَ إِلَى شَهْرٍ لَا يُطَالِبُ اَلْكَفِيلُ إِلَّا فِي طَرَفِ
هَذَا الشَّهْرِ وَبَعْدَ مُرُورِهِ يَبْرَأُ مِنَ اَلْكَفَالَةِ . أَمَّا بَعْدَ
مُرُورِ مُدَّةِ اَلْكَفَالَةِ فَلَا يُطَالِبُ بِاَلْمَكْفُولِ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
اسْتَوْفَى مِنْهُ فِي أَثْنَائِهَا ; لِأَنَّ اَلْكَفِيلَ يَبْرَأُ مِنَ اَلْكَفَالَةِ
بِمُرُورِ مُدَّتِهَا . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ : أَنَا كَفِيلُ بَدِيْنٍ فُلَانٍ
أَوْ بِنَفْسِهِ مِنْ هَذَا اَلْيَوْمَ إِلَى شَهْرٍ لَا يُطَالِبُ اَلْكَفِيلُ
بِمُقْتَضَى هَذِهِ اَلْكَفَالَةِ بِاَلْمَكْفُولِ بِهِ إِلَّا فِي طَرَفِ هَذَا الشَّهْرِ
وَبَعْدَ مُرُورِهِ يَبْرَأُ مِنَ اَلْكَفَالَةِ . وَإِذَا طُوْلِبَ اَلْكَفِيلُ فِي
طَرَفِ هَذَا الشَّهْرِ بِاَلْمَكْفُولِ بِهِ وَانْقَضَى الشَّهْرُ وَلَمْ يُمْكِنْ
أَخْذُهُ مِنْهُ فَلَا يُطَالِبُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ . حَتَّى أَنْ اَلْمَكْفُولَ لَهُ
فِي هَذِهِ اَلْحَالِ لَوْ طَالِبَ اَلْكَفِيلَ لِمُدَّةِ شَهْرٍ فِي أَثْنَاءِ
الشَّهْرِ بِاَلْمَكْفُولِ بِهِ فَأَرْجَاهُ مُغْفَرًا أَيْسَارًا أُخْرَ وَمَرَّ
الشَّهْرُ فَلَيْسَ لِلْمَكْفُولِ لَهُ مُطَالِبَةُ اَلْكَفِيلِ بِاَلْمَبِيعِ بَعْدَ
مُرُورِ الشَّهْرِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ : إِنَّهُ أَغْفَلَنِي إِغْفَالًا ; لِأَنَّ
اَلْكَفِيلَ يَخْلُصُ مِنَ اَلْكَفَالَةِ بِمُرُورِ مُدَّتِهَا (عَلَيَّ أَفَنْدِي)
وَبِمَا أَنْ بَعْضَ التَّفْصِيْلَاتِ فِي هَذَا اَلْبَابِ قَدْ مَرَّ